

Distr.: Limited
11 April 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 23 (أ) من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية:

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

الأرجنتين وإسرائيل وألمانيا وأوروغواي وإيطاليا والبرازيل وبيرو وتيمور - ليشتي وجمهورية كوريا وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وفيت نام وقطر وكولومبيا وليبيريا والمغرب ومنغوليا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان*: مشروع قرار**

السنة الدولية للمزارعات، 2026

إن الجمعية العامة،

إنه تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالإستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإنه تؤكد من جديد أيضا قراراتها 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقة بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،

* ستدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدمي مشروع القرار.

** لكي يتسنى للجمعية العامة البت في هذا المقترح، سيلزم إعادة فتح باب النظر في البند 23 (أ) من جدول الأعمال وبحثه مباشرة في جلسة عامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير إلى قراراتها 181/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن دور المرأة في التنمية، و 168/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، و 136/62 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 181/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي أعلنت به عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028 وإلى افتتاح العقد على الصعيد العالمي في روما يوم 29 أيار/مايو 2019، وإدراكا منها لأهمية المساهمات التي تقدمها المزارعات، ولا سيما ذوات الإنتاج الصغير، في دعم الأمن الغذائي على جميع المستويات،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها 253/76 المؤرخ 17 آذار/مارس 2022، الذي أعلنت به عام 2026 السنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية، لتقر بأن المراعي والرعي يواجهان حاليا تحديات مُلحة ومختلفة في جميع أنحاء العالم ولتؤكد أن سلاسل قيمة الإنتاج الرعوي المتطور والمنصف يمكن أن توفر فرصا اقتصادية متكافئة للجميع وأن تسهم في القضاء على الفقر المدقع،

وإذ تحيط علما بتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2023 المعنون "وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية"،

وإذ تحيط علما أيضا بالخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية التي أقرت في الدورة الحادية والخمسين للجنة المعقودة في روما في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023،

وإذ تحيط علما مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر القمة الذي عقد في روما في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021، وبوقفة تقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده التي نظمتها الأمين العام واستضافتها حكومة إيطاليا بروما في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023،

وإذ تشدد على أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 2 (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، قد تعرقل جزئيا بسبب الصدمات وعوامل الإجهاد العالمية الأخيرة التي تؤدي حاليا إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في جميع النظم الزراعية والغذائية،

وإذ تعترف بالمساهمات المهمة التي تقدمها جميع النساء العاملات في النظم الزراعية والغذائية على نطاق جميع سلاسل القيمة، ومن بينهن، ضمن فئات أخرى، المزارعات والمنتجات والفلاحات والمزارعات الأسريات والمزارعات الصغيريات وصانعات الأسماك والعاملات في مجال صيد الأسماك والمشتغلات بتربية النحل والرعي والتجهيز والتجارة والعاملات الرسميات وغير الرسميات ورائدات الأعمال، فضلا عن نساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والفقر في الأرياف،

وإذ تشدد على أن الفلاحات وغيرهن من النساء في المناطق الريفية يؤديان دوراً هاماً في توفير أسباب البقاء الاقتصادي لأسرهن وفي الإسهام في الاقتصاد الريفي والوطني، بطرق تشمل عملهن في قطاعات الاقتصاد غير المدفوعة الأجر، ولكنهن يُحرمن في أحيان كثيرة من حيازة الأرض وملكيته ومن المساواة في الحصول عليها أو على موارد الإنتاج أو الخدمات المالية أو المعلومات أو فرص العمل أو الحماية الاجتماعية، ويقعن في غالب الأحيان ضحايا للعنف والتمييز بأشكال ومظاهر مختلفة،

وإذ تلاحظ مع القلق أن إمكانية حصول المزارعات على الموارد الإنتاجية والأصول والمدخلات والخدمات وملكيتهن لها وتحكمهن فيها، بما في ذلك الأراضي والتدريب وبناء القدرات والائتمان والتكنولوجيا، تتفاوت بشكل كبير بين البلدان والمناطق وداخلها، وإذ تؤكد من جديد أن معالجة هذه الشواغل يمكن أن تعزز الأمن الغذائي والتغذية على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي وأن تحفز النمو الاقتصادي،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال إعمال حقها في العمل وحقوقها أثناء العمل وبناء مهاراتها وقدراتها على إدارة المشاريع والتعاونيات وتسهيل إضفاء الطابع الرسمي على عملها غير الرسمي وضمان شمولها بالخدمات المالية والرقمية وقدرتها على الوصول بشكل متكافئ إلى الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية والإنتاجية، بما في ذلك إمكانية حصولها على الأراضي واستخدامها وامتلاكها والتحكم فيها، بما يشمل مختلف أنواع حيازة الأراضي، وإمكانية حصولها على الممتلكات والتكنولوجيات الجديدة الملائمة، فضلاً عن حقوق الإرث، ووضع برامج مساعدة وخدمات استشارية محددة لتعزيز المهارات الاقتصادية للمرأة الريفية في التعامل مع المصارف واتباع الإجراءات التجارية والمالية الحديثة، بما في ذلك الإلمام بالأمور المالية ومسائل حماية المستهلكين، وتوفير الائتمانات البالغة الصغر وغيرها من الخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية بأسعار ميسورة لعدد أكبر من النساء في المناطق الريفية، وخاصة من تعول منهن أسراً، من أجل تمكينهن اقتصادياً؛

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تمكين جميع النساء والفتيات من خلال التعليم والتدريب الجيدين والشاملين للجميع والمنصفين لتعزيز الأنشطة الزراعية التي تحسن الإنتاج المستدام وتبني القدرة على الصمود،

وإذ تسلّم أيضاً بأن دعم المزارعات أمر بالغ الأهمية لتسريع الانتقال إلى نظم زراعية غذائية أكثر استدامة من خلال نمو الإنتاجية الذي يحسّن الاستدامة الزراعية بجميع أبعادها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي،

وإذ تسلّم كذلك بأن إحياء المجتمع الدولي لسنة دولية للمزارعات في عام 2026 من شأنه الإسهام إلى حد كبير في التوعية بهذه المسائل،

1 - **تقرر** إعلان عام 2026 السنة الدولية للمزارعات؛

2 - **تدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية، إلى الاحتفال بهذه السنة الدولية، حسب الاقتضاء، من خلال تنظيم أنشطة تهدف إلى تحقيق التوعية والاهتمام السياساتي بالعوائق والتحديات التي تواجهها المزارعات في مختلف النظم الزراعية الغذائية، فضلاً عن المبادرات والسياسات والإجراءات المتخذة حالياً والممكن اتخاذها لمعالجة هذه القضايا وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء في قطاع الزراعة؛

- 3 - **تدعو** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن تيسر تنفيذ هذا القرار والاحتفال بالسنة الدولية، بالتعاون مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، واضعة في اعتبارها الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980؛
- 4 - **تدعو أيضاً** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن توافي الجمعية العامة في دورتها الثانية والثمانين، واضعة في اعتبارها أحكام الفقرات 23 إلى 27 من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980، بإفادة عن تنفيذ هذا القرار تتضمن تقييماً للاحتفال بالسنة الدولية؛
- 5 - **تؤكد** أن تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تُغطى من خلال التبرعات، بما فيها تبرعات القطاع الخاص؛
- 6 - **تدعو** جميع الجهات المعنية إلى الإسهام والمساعدة في تنفيذ هذا القرار؛
- 7 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، على هذا القرار من أجل الاحتفال بالسنة الدولية بطريقة مناسبة.